



# مجلة الشريعة والقانون

تصدر عن كلية الشريعة والقانون بجامعة إفريقيا العالمية  
نصف سنوية- علمية - محكمة



● منهج الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية

د. أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي

● جريمة الرشوة وفقا لتعديلات القانون الجنائي لسنة ٢٠١٥م

د. بهاء الدين عباس محمد

● العلاقة بين النيابة العامة والشرطة بين الواقع والمأمول (دراسة تطبيقية على الدعوى الجنائية)

د. الوليد عبد الحق الصديق محمود

● الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزاعاتها الدولية

د. سامي الطيب أديس محمد

● حجية الإقرار المتحصل عليه بطريق الاستجواب في المحاكمات (دراسة مقارنة)

د. أحمد المصطفى محمد صالح

● وسائل حماية أموال القاصرين في القرآن الكريم (دراسة مقارنة)

أ. محمد عبد الله عبد فارج

● أساس المسؤولية الجنائية في الفقه والقانون-دراسة مقارنة

أ. المكاوي الخضر علي أحمد



## وسائل حماية أموال القاصرين في القرآن الكريم (دراسة مقارنة)

أ. محمد عبد الله عبد فارج (\*)

### مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة موضوع (حماية أموال القاصرين في القرآن الكريم)، تم تقسيم الدراسة إلى ستة مباحث إختص الأول منها بتعريف القاصر وأهليته في الفقه والقانون، ثم تناول المبحث الثاني مسألة مقصد الشريعة الإسلامية من حفظ الأموال، وخصصنا المبحث الثالث للحديث عن الولاية على أموال القاصر، وعكفت الدراسة في المبحث الرابع لتوضيح الوصاية على أموال القاصرين، ووقفت الدراسة على حيز أموال القاصر حماية له، واختتمت الدراسة بالحديث عن الإشهاد ودوره في حماية أموال القاصر.

(\*) رئيس قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، الصومال - مقديشو.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإنَّ المال عصب الحياة وشرطانها وعرقها النابض ، فهو سبب للحركات والسكنات والتصرفات والمعاملات التي تجري بين الناس في مختلف الأزمنة والأمكنة، كيف لا؟، وقد جعله الله قياماً لعباده في مصالح دينهم ودنياهم ، وأحسنه ماكان صالحاً من كسب طيب في يد شخص صالح يكسبه من حله وينفقه في حقه ، ويقول نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم - في هذا الصدد : " نعم المال الصالح للرمء الصالح " (1) ، وقال – صلى الله عليه وسلم - لسعد بن أبي وقاص : " إلك إن تذر ورثتك أغنياء خير لك من أن تذرهم عائلة يتكفون الناس " (2) ، وقال – صلى الله عليه وسلم - : " لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً، فسلطه على هلكته في الحق " (3).

ومن خلال نظرة الشريعة إلى أهمية المال في حياة الفرد والمجتمع جعلت من ضمن مقاصدها الكبرى حفظه، وذلك أنها حثت على كل ما يؤدي إلى تنميته ورواجه بين الناس وحرمت كل وسيلة تؤدي إلى أكله بالباطل قال

<sup>1</sup> - أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، باب مال الصالح للرمء الصالح ، 1/112 برقم 299.

<sup>2</sup> - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس ، 4/3. برقم 2742.

<sup>3</sup> - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب إنفاق المال في حقه ، 2/108 برقم 1409.

تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

ولا سيما مال القاصر إذ وردت في القرآن عدة آيات متعلقة بوسائل  
تفضي إلى حماية حقوقه المالية ، منها قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزُقْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَدُ بَرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ  
دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣٢٨) ، ويكون الإصلاح في مال القاصر بحفظ أصوله  
وتتمير فروعه (٣) ، وهو ما ينصرف إليه معنى قوله تعالى

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ وَالْعِمْرَانُ  
بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَيَعْهَدُ اللَّهُ  
أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِذِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ (4) ، وقوله تعالى تَعَالَى: ﴿ وَلَا

<sup>1</sup>- سورة البقرة الآية : 188.

2- سورة البقرة الآية : 220.

<sup>3-</sup> البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ ، المحقق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة:

.411/2 ، — 1420

4- سورة الأنعام الآية : 152.

نَقَرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿٣٤﴾ (١).

ولا غرابة في اهتمام الشريعة بحماية مال القاصر؛ لأنه يعتبر من الفئات الضعيفة والعاجزة عن تسيير وتدبير شؤونها الشخصية والمالية، فالله عز وجل قيض له من يقوم بشؤونه الشخصية والمالية، وما أود أن تناوله ما هو إلا تذكير للمسلمين ودعوة الناس إلى حماية مال القاصر كما جاء في القرآن الكريم، وسأتناول في هذا البحث بإذن الله تعالى وسائل حماية مال القاصر في تمهيد وستة مباحث أجملها فيما يلي:

#### تمهيد : حماية القرآن الكريم أموال القاصر

المبحث الأول: تعريف القاصر وأهليته في الفقه والقانون

المبحث الثاني : من مقاصد الشريعة حماية المال .

المبحث الثالث : حماية أموال القاصر بالولاية عليه.

المبحث الرابع : حماية أموال القاصرين بالوصاية عليه

المبحث الخامس: حماية مال القاصر بالحجر عليه

المبحث السادس : حماية مال القاصر بالإشهاد

خاتمة البحث : وهي تشتمل على أهم النتائج والتوصيات

ويأتي تفصيل ذلك على النحو التالي :

#### تمهيد : حماية القرآن الكريم أموال القاصر.

من خلال النصوص الواردة في كتاب الله تعالى نجد أنها اعتنت بحماية أموال القاصر، وهذه العناية والاهتمام تتمثلان في وسائل كثيرة في القرآن الكريم، منها وسائل احترازية تمنع من الإقدام على أكل مال القاصر أو إتلافه، وأخرى تدعو إلى إصلاح ماله بتنميته واستثماره واختباره وتدريبه على التصرف السليم، والإشراف عليه، ومما جاء في ذلك مايلي:

#### 1- النهي عن أكل مال اليتيم

<sup>1</sup> - سورة الإسراء الآية : 34

نهى الله تعالى عن أكل مال اليتيم في كتابه العزيز فقال تعالى : ﴿وَأَنذُوا  
 الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا الْحَيثَ بِطَبِيبٍ وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ۝ (1)﴾ ،  
 وقال تعالى ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ  
 وَلَا تَكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ  
 بِالْمَعْرُوفِ ۚ إِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ۝ (2)﴾ ، أي لا تبادروا  
 إلى أكلها خشية أن يبلغ اليتيم سن الرشد فيأخذ ماله ، فبهذا يحول بينه وبين  
 ماله ، ويكون عالة على غيره في المستقبل وهي الصورة الخفية التي غالبا ما  
 يلجأ إليها بعض الأولياء لأكل أموال اليتامى، فكشف ذلك القرآن ، ونهى عنه  
 (3) ، بل نجد أن القرآن قد نهى عما هو أخفى وأدق من ذلك ، وهو نكاح  
 اليتيمة التي تكون في حجر وليها ، فيعجب ماله وجمالها، فيريد أن يتزوجها  
 من غير أن يقسط في صداقها فلا يعطيها مثل ما يعطي غيرها فئها أن  
 ينكحوا من رغبوا في ماله وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط، وأمروا أن

<sup>1</sup> - سورة النساء الآية 2.

<sup>2</sup> - سورة النساء الآية 6.

<sup>3</sup> - البحر المحيط في التفسير ، ابن حيان ، 3/ 521. تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، 2/ 216.

ينكحوا ما طاب لهم من النساء غيرهن<sup>(1)</sup>، إذ قال تعالى: ﴿وَلَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنًا وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْيَتَامَىٰ ۚ فَلَا تَغْنَمْهَا ۚ وَأَمْ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَذَىٰ ۖ لَا تَعْمَلُوا ۚ﴾<sup>(2)</sup>، وجعلت السنة أكل ماله ظلماً من الموبات والكبائر المهلكات قال - صلى الله عليه وسلم- محدراً عن ذلك: "اجتنبوا السبع الموبات"، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: "الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات"<sup>(3)</sup>.

## 2- الوعيد الشديد لمن يأكل مال اليتيم ظلماً.

جاء في القرآن الكريم التهديد لمن تمتد يده إلى أموال القاصرين بأشدّ وسائله وأبشع صوره قال - تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾<sup>(4)</sup>. وإذا كانت النصوص السابقة حرّمت أكل مال القاصر ولاسيما اليتيم، فهناك نصوص أخرى تدعو إلى

<sup>1</sup> - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 2/209. لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيشي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: 741هـ)،  
تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، 1/339.  
2- سورة النساء الآية: 3.

3- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا، إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا" 10/4 رقم الحديث 2766.

4- سورة النساء الآية: 10.

استثمار وتنمية ماله وتدريبه واختباره والإشراف عليه من قبل السلطة القضائية ، يتم الحديث عنها في المحاور الآتية :

### 1- استثمار وتنمية أموال القاصر .

نجد أنّ الشريعة عندما منعت القاصر من التصرف في ماله ، وأقامت مقامه الولي أو الوصي أو القيم كانت تهدف إلى حماية أمواله من الضياع والتلف والاستغلال من ضعفه ، وعلى الرغم من ذلك لم تكف بهذا القدر ، وإنما دعت وليه إلى استثمار وتنمية أمواله ، ويلاحظ من النصوص الواردة في هذا الشأن أنّ في ذلك غرضاً واضحاً ومقصداً من مقاصد الشريعة ثابتاً بأدلة خاصة في الكتاب والسنة .

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْكُنُوا عَنْ إِلْتِمَاسٍ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ أَنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (1)، وقوله تعالى :- ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَقِّ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَشْهُلًا ﴾ (2). والآيات الثلاث تدل على وجوب إصلاح مال القاصر بتنميته بالتجارة والاستثمار، وفق ما ذهب إليه علماء التفسير (3).

<sup>1</sup> - سورة البقرة الآية : 220.

<sup>2</sup> - سورة الإسراء الآية : 34.

<sup>3</sup> - البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف - ، 411/2. الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية - القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م ، 63/3. ولباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن



ومن السنة قوله - صلى الله عليه وسلم - : " ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تاكله الصدقة " (1) ، وبلغ آخر : " اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة " (2) .  
وقال عمر رضي الله عنه : " ابتغوا (3) في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة (4) .

وذهب الفقهاء إلى أنه يجوز للولي أن يتصرف في مال القاصر فيما يعود عليه بالنفع والمصلحة والغبطة ، في الوجوه المختلفة كالمرابحة والمضاربة

(المتوفى: 741هـ) ، تصحيح: محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة:

الأولى، 1415 هـ ، 152/1.

1- أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الزكاة ، باب ماجاء في زكاة مال اليتيم ، 25/2 ، برقم 641. وقال : وإنما روي هذا الحديث من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، لأن المثنى بن الصباح يضعف في الحديث.

2- رواه الطبراني في المعجم الأوسط ، 4 / 264 برقم 4152. وصححه العراقي وحسنه ابن حجر ورواه البيهقي موقوفا على ابن عمر وقال: سنده صحيح، أي الموقوف. ينظر في أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: 1277هـ ، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997م ، 1 / 25.

3- معنى كلمة "ابتغوا" أي " اتجروا " كمافسرها بذلك الروياني رحمه الله تعالى . ينظر في بحر المذهب ، الروياني عبد الواحد إسماعيل (المتوفى 502) ، المحقق طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، ط1، 2009م ، 73/5.

4- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، باب من تجب عليه الصدقة ، 4 / 179 برقم 7340. وصححه بقوله : هذا إسناد صحيح ، وله شواهد عن عمر رضي الله عنه

وغير ذلك مما له فائدة معتبرة ، وهذا ينصب في باب الإصلاح المأمور به في أموال القاصر<sup>(1)</sup>.

## 2- تدريب القاصر على التصرف السليم واختباره .

ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب اختبار القاصر، لقوله تعالى : ﴿وَابْتَلُوا

الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ

إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ۝﴾<sup>(2)</sup> ، ولكن اختلفوا في كيفية الاختبار،

فقال جماعة من الفقهاء : الصغير لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون غلاماً أو جارية، فإن كان غلاماً رد النظر إليه في نفقة الدار شهراً ، أو أعطاه شيئاً نزرأ يتصرف فيه، ليعرف كيف تدبيره وتصرفه،

وهو مع ذلك يراعيه لنلا يتلفه ، فإن أتلفه فلا ضمان على الولي ، فإذا رآه متوخياً سلم إليه ماله وأشهد عليه ، وإن كان جارية ردَّ إليها ما يُردُّ إلى ربة البيت من تدبير بيتها والنظر فيه ، في الاستعزال والاستقصاء على الغزالات في دفع القطن وأجرته ، واستيفاء الغزل وجودته ، فإن رآها رشيدة سلم أيضاً إليها مالها وأشهد عليها ، وإلا بقيا تحت الحجر حتى يؤنس رشدهما<sup>(3)</sup> .

<sup>1</sup> - المنهاج ، الإمام النووي ، ص 162. - البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن

يوسف بن علي بن يوسف - ، 2/411.

<sup>2</sup> - سورة النساء الآية : 6.

<sup>3</sup> - الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ، 34/5. المنهاج ، محيي الدين النووي يحيى بن شرف ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1432 هـ 2011 م ، ص 161. وعمدة السالك وعدة الناسك ، ابن

ويمكن تلخيص معايير اختبار القاصر في العصر الراهن في أمرين : أحدهما : أن يتأمل الولي أخلاق القاصر ويستمتع إلى أغراضه فيحصل له العلم بنجابه وذكائه ، والمعرفة بالسعي في مصالحه وضبط ماله ، أو الإهمال لذلك ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، وثانيهما أن يدفع الوصي إليه شيئاً يسيراً من ماله ، ويأذن له التصرف ، ويتم ذلك بموافقة القاضي وبإشراف منه بأن يقدم حساباً دورياً عن تصرفاته ، فإن نماه وأحسن النظر فيه يسلم له ماله بعد البلوغ مباشرة ، وإن أساء فللقاضي أن يلغي الإذن في التصرف أو يقيد به بما تقتضيه مصلحة القاصر<sup>(1)</sup> ، وهذا ما أخذ به قانون الأحوال الشخصية للمسلمين<sup>(2)</sup>.

هذه حماية القرآن الكريم لأموال القاصرين فهي حماية شاملة حيث أعطى ذلك أولوية كبيرة من خلال الوسائل السابقة ، بل نجد أنه لم يكتف بها، وإنما منعه من التصرف ، وجعل أمواله تحت حفظ وحماية وليه أو وصيه إلى أن يتوفر فيه شرطان، وهما البلوغ والرشد، فإذا بلغ رشيداً بأن كان مصلحاً لدينه وماله يجب أن يسلم إليه أمواله ، ويجوز له أنواع التصرفات المختلفة من بيع وشراء وهبة وقرض واستقراض وغير ذلك مما هو مبين في كتب الفقه في باب المعاملات المالية<sup>(3)</sup> . وينبغي أن يلتزم الناس بها ولا غنى لهم في صلاح

النقيب المصري أحمد ابن لؤلؤ بن عبد الله ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، 1436 هـ 2015 م ، ص 286.

<sup>1</sup> - أحكام القرآن ، ابن العربي ، 418/1. الموسوعة الفقهية الكويتية ، 215/22. وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، 131/1.

<sup>2</sup> - قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م ، الكتاب الثالث ، الفصل الثاني ، المواد : 223 ، و 224 ، 225 ، 226 ،

<sup>3</sup> - أحكام القرآن ، بن العربي ، 419/1 وما بعدها. وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، 131/1. المنهاج ، الإمام النووي ، ص160، الإشارة في أصول الفقه ، سليم الرازي ، ص113.

دينهم وديناهم عنها ، ولا بد من تذكيرهم بها، وما أودّ تناوله من باب الذكرى التي تنفع المؤمنين، وهو وسائل حماية مال القاصر في القرآن الكريم من خلال الوسائل الواردة في المباحث التالية مبتدئاً بتعريف القاصر بمشيئة الله تعالى.

### المبحث الأول : تعريف القاصر وأنواعه في الفقه والقانون

#### أولاً: مفهوم القاصر

القاصر لغة بكسر الصاد من قصر عن الشيء إذا تركه عجزاً أو عجز عنه ولم يستطعه<sup>(1)</sup>.

وجاء في مقاييس اللغة أن كلمة " قصر " من قاف وصاد وراء أصلان صحيحان أحدهما يدل على الحبس ، والآخر على الثا يبلغ الشيء مداه ونهايته ، ولهذا يقال : قصر قصوراً عجز ولم يبلغ إلى مداه<sup>(2)</sup>.

ويفهم مما تقدم أن القاصر في اللغة هو الذي لم يبلغ إلى مرحلة الكمال ، وهي الرشد، وهذا يجعله غير قادر على التصرف السليم ، وأما تعريف القاصر عند الفقهاء فلم ينقل عنهم تعريف دقيق له ، وإن كان ورد في ثنانيا حديثهم في الأبواب الفقهية المختلفة إلا أن بعض المعاصرين حاولوا أن يضعوا تعريفاً للقاصر حيث جاء في الفقه الإسلامي وأدلته ما يلي: " والقاصر

<sup>1</sup> - لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقي

(المتوفى: 711هـ) ، دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ ، 370/5

ومختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ) ، المحقق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية بيروت - لبنان الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م ، ، 254/1. وتاج العروس من جواهر القاموس ، مرتضى الزبيدي ، 394/7.

<sup>2</sup> - معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء (المتوفى: 395هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م ، 96/5.

من لم يستكمل أهلية الأداء، سواء أكان فاقداً لها كغير المميز أم ناقصها كالمميز<sup>(1)</sup>.

ويؤخذ من هذا التعريف أن القاصر من لم يبلغ سن الرشد ، وعليه فإنه يشمل الصغير المميز وغير المميز ، وإلى هذا المعنى ذهب قانون الأحوال الشخصية للمسلمين معرّفاً القاصر بقوله : " يكون الشخص قاصراً إذا لم يبلغ سنّ الرشد ، ويكون في حكمه كل فاقد للأهلية ، أو ناقصها " (2).

ويلاحظ مما سبق أنّ هناك علاقة بين المعنى اللغوي والشرعي للقاصر بحيث يلتقيان في كل من لم يصل إلى مداه ومنتهاه ، وهو سنّ الرشد ولذا اشترط الشارع الحكيم تصرفات الإنسان المتعلقة بتسليم المال وتسلمه بالأهلية الكاملة المتمثلة في البلوغ والرشد حماية لمال ذلك القاصر الضعيف العاجز

عن التصرف السليم قَالَ تَعَالَى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَقَّ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا

فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعَفْ وَمَنْ كَانَ

فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ۝ (3).

وهذه الآية الكريمة تقتضي عدم دفع المال إلى الصغير مالم تتوفر فيه الأهلية الكاملة ، إذا فماهي الأهلية ؟ وما أنواعها؟ ، هذا ما أتناوله في الفرع الآتي :

ثانيا : أهلية القاصر.

<sup>1</sup> - الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق - سورية ، 7327/10.

<sup>2</sup> - قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991م الكتاب الثالث ، الفصل الأول ، المادة 219.

ص 62.

<sup>3</sup> - سورة النساء الآية : 6.

والأهلية في اللغة مصدر صناعي من "أهل" بمعنى كفاية وصلاحية للأمر ، تقول فلان أهل لكذا أي صالح ومستوجب له، وتقول أهله لكذا إذا جعلته صالحاً له<sup>(1)</sup>. وهي عند الفقهاء تنقسم إلى قسمين : أهلية وجوب وأهلية أداء ، فأما أهلية الوجوب فهي صلاحية الإنسان لأن تثبت له الحقوق وتجب عليه الواجبات<sup>(2)</sup> ، ويعبر عنها بالذمة ، فكل إنسان له ذمة تتعلق بها حقوق وواجبات ، وتثبت للإنسان بمجرد الحياة ، فكل إنسان حي أهلية وجوب ، وتنقسم إلى أهلية وجوب ناقصة - وهي ثابتة للجنين بمعنى أنه يجب له لاعليه<sup>(3)</sup> - أو كاملة وهي تثبت للقاصر غير المميز والمجنون<sup>(4)</sup>.

ويرى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين أنّ المجنون والصغير غير المميز يعتبران فاقدي الأهلية حيث ورد فيه ما يلي : " يكون الشخص فاقداً الأهلية إذا كان صغيراً غير مميز أو مجنوناً"<sup>(5)</sup>.

وأما أهلية الأداء فهي صلاحية الإنسان لصدور الفعل منه وطلبه وقبوله إياه على وجه يعتد به شرعاً<sup>(1)</sup> ، وهي تثبت للإنسان ببلوغه سنّ التمييز ،

<sup>1</sup> - معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عبد الحميد ، 1/ 136. والمعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1/ 32.

<sup>2</sup> - تيسير أصول الفقه ، الجديع عبد الله بن يوسف بن عيسى ، 1/ 85.

<sup>3</sup> - الإشارة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي ، سليم بن أيوب الرازي ، دار الضياء ، الكويت ، ط1 ، 1435 هـ 2014 م ، ص 158.

<sup>4</sup> - فصول البدائع في أصول الشرائع ، محمد بن حمزة بن محمد ، المحقق ، محمد حسين ، 1/ 313. وتيسير علم أصول الفقه ، الجديع ، 1/ 85.

<sup>5</sup> - قانون الأحوال الشخصية لعام 1991م ، الكتاب الثالث ، الفصل الأول ، المادة 217.

وعليه فإنها تنقسم إلى أهلية أداء كاملة وأهلية أداء ناقصة ، فأهلية الأداء الكاملة ثابتة للبالغ العاقل ، والناقصة تثبت للقاصر المميز والمعنوه ، ولهذا يقول أبو إسحاق الشيرازي : " وأما إيجاب الحقوق في ماله فيجوز أن يدخل في الخطاب كوجوب الزكوات والنفقات عليه إلا أن الخطاب في ذلك على وليه دونه " (2)، وبهذا أخذ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين حيث جاء فيه : " يكون الشخص ناقص الأهلية إذا كان صغيراً مميزاً أو معنوهاً " (3). وبعد مرحلة التمييز يبلغ الإنسان مرحلة الرشد ، وتثبت له الأهليتان الوجوب والأداء كاملتين، فهو صالح لجميع التكليف ومسؤول عن جميع التصرفات (4).

ويستخلص مما سبق أنّ الإنسان قاصر وعاجز عن التصرف السليم في المراحل الثلاثة التي مرت ، ويحتاج إلى وسائل تحمي حقوقه المالية ، وعليه فإذا نظرنا إلى نصوص الشرع نجد أنها قامت بحماية مال القاصر عبر وسائل تتمثل في الولاية على ماله أو الوصاية والقوامة في حال صغره والإشهاد عليه حين دفع المال إليه ، أو منعه من التصرف إذا صار بعد الرشد

1- التقرير والتحبير ، ابن أمير الحاج محمد بن محمد بن محمد ، 164/2. وفصول البدائع في

أصول الشرائع ، محمد بن حمزة ، 313/1

3- اللمع في أصول الفقه ، أبو إسحاق الشيرازي ، ص 105.

3- فصول البدائع في أصول الشرائع ، محمد بن حمزة بن محمد ، 313/1. وتيسير أصول

الفقه ، الجديع ، 85/1-89. وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي ، عبد العزيز البخاري الحنفي ، 237/4. وقانون الأحوال الشخصية لعام 1991م ، الكتاب الثالث ، الفصل الأول ، ص 62.

4- تيسير علم أصول الفقه ، الجديع ، 89/1.

مفسداً لدينه أو ماله (1)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا

وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (2)، وبهذا أخذ قانون الأحوال

الشخصية للمسلمين مراعيًا وحامياً لحقوق القاصر المالية (3).

وللشريعة في مرور الإنسان بهذه المراحل مع ما لكل مرحلة من حكم شرعي مقاصد عظيمة تهدف إلى حفظ دينه ونفسه وماله وعرضه وعقله ، وقد تجلّى واضحاً كيف أنّ الشريعة حفظت مال القاصر في هذه المراحل بحيث منعت من التصرف في ماله ، ويحتاج هذا إلى الوقوف عنده قليلاً ليظهر للجميع أنّ من مقاصد الشريعة الكبرى حفظ المال وحمايته ، ويأتي الحديث عن هذه الجزئية بالذات في المبحث الآتي .

#### المبحث الثاني : من مقاصد الشريعة حفظ المال :

أنزل الله تعالى كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه على نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء والمرسلين ، وأودع فيه أحكاماً تصلح لكل زمان ومكان، وقد بنيت على مقاصد عظيمة ، وبحث العلماء عنها في المؤلفات الأصولية و أفردوا بعضهم بالتأليف حتى لمع نجمها وأصبحت علماً مستقلاً .

والمقاصد جمع مقصد ، وهو مصدر ميمي من الفعل قصد ، ومن معانيه : الأمّ والاعتماد (4) . والقصد : استقامة الطريق ، ويطلق أيضاً على اتیان

<sup>1</sup> - الإشارة في الفقه ، سليم بن أيوب الرزي ، ص 114.

<sup>2</sup> - سورة النساء الآية : 5.

<sup>3</sup> - ينظر في قانون الأحوال الشخصية لعام 1991م المواد الآتية : ( 221 ، 222 ، 227).

<sup>4</sup> - لسان العرب ، ابن منظور ، 353/3.



الشيء . تقول : قصدته وقصدت له وقصدت إليه . قال ابن فارس : " القاف والصاد والذال أصول ثلاثة، يدل أحدها على إتيان شيء وأمه ، والآخر على اكتناز في الشيء . فالأصل : قصدته قصداً ومقصداً . ومن الباب : أقصده السهم إذا أصابه فقتل مكانه ، وكأنه قيل ذلك لأنه لم يحد عنه (1).

والشريعة هي مورد الماء ، والظاهر المستقيم من المذاهب ، وتطلق على ما شرعه الله لعباده من الأحكام (2).

وعلم المقاصد : علم يعنى بفهم الأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامه (3) ، ويراد بأسرار الشريعة الحكم والمعاني الجزئية التي قصدها الشارع من أحكامه المختلفة (4)، ومن الحكم والمقاصد المحافظة علي المال ، ولتحقيق هذا المقصد تضمنت الشريعة وسائل في حماية المال تتمثل في نوعين:

<sup>1</sup> - مقاييس اللغة ، ابن فارس ، 95/5.

<sup>2</sup> - القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م ، 1/ 732. تاريخ التشريع الإسلامي ، مناع القطان ، مكتبة المعارف الإسلامية ، ط3، 2002م ص 13. المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، محمد حاج ، مطابع العملة ، الخرطوم - السودان ، ص 20 .

<sup>3</sup> - مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، علال الفاسي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط5 ، 1993م ، ص 7. ومقاصد الشريعة الإسلامية و أثرها في رعاية حقوق الإنسان ، محمد شيخ أحمد محمد ، مطابع السودان للعملة ، ط1، 1433 هـ 2012م ، ص 43 - 44.

<sup>4</sup> - معجم مصطلحات أصول الفقه ، قطب سائق ، ص 232.

**النوع الأول :** وسائل وقائية تهدف إلى تحقيق حفظ هذا المقصد من خلال مقاصد فرعية انبثقت عن المقصد الكبير ، وتتمثل في الآتي :

### 1- تحريم إتلاف المال ومنع إضاعته مطلقا.

ولأهمية المال في نظر الإسلام، جاءت الأوامر والتوجيهات القرآنية والنبوية بالمحافظة عليه ، كما جاء النهي عن إضاعة المال، والنهي عن الإسراف والتبذير فيه، ووردت في هذه المعاني نصوص كثيرة منها: قوله تعالى :

﴿وَمَاتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقًّا وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ بَذْرًا ۖ إِنَّ الْبَذْرَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ۝﴾<sup>(1)</sup>.

وذهب الفقهاء إلى حجب المفلس لصالح المجتمع

، وحجر الصغير والمجنون والسفيه لصالحهم<sup>(2)</sup> ، قال تعالى : ﴿وَلَا تُؤْتُوا

السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّرْغُوبًا ۝﴾<sup>(3)</sup>، وفي الحديث : " إن الله كره لكم ثلاثا قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال<sup>(4)</sup> .

### 2- تحريم أكل أموال الناس بالباطل ، ومنع الاعتداء عليها مطلقا.

نهى الله سبحانه عن بعض المعاملات المالية التي تناقض مقصد حفظ وحماية المال مثل الربا والاحتكار والغش والتطفيف والرشوة والغصب والسرقة

<sup>1</sup> - سورة الإسراء الآيات من 26 - 27.

<sup>2</sup> - الإشارة في الفقه ، سليم بن أيوب الرازي ، ص 113.

<sup>3</sup> - سورة النساء الآية : 5.

<sup>4</sup> - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب السرف في المال ، 1 / 158 ، برقم 442.

والمماطلة في أداء المستحقات من الديون والزكوات<sup>(1)</sup> . وقد تضافرت الأدلة على تحريم ذلك ، منها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(2)</sup> . ومنها أيضا قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الذِّبَابُ ۖ ءَامِنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾<sup>(3)</sup> . ومن السنة قوله - صلى الله عليه وسلم - : " ألا إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا" <sup>(4)</sup> .

### 3- توثيق المعاملات المالية.

ومن الوسائل الاحترازية التي جاءت بها الشريعة ، والتي تهدف إلى حفظ المال والوضوح والشفافية وإبعاد الثروة المالية عن مواطن النزاع والخصومات ، والتي تؤدي إلى التعرض للجحود والنكران و من ثمّ الضياع ، ولتحقيق هذا المقصد شرع التوثيق في العقود والمعاملات المالية بالكتابة والإشهاد والرهن في التداين والكفالة ، وحسبنا في هذا الصدد أن أطول آية نزلت في تنظيم هذه الشؤون ، وهي قوله تعالى : <sup>(5)</sup> .

<sup>1</sup> - مقاصد الشريعة الإسلامية وأثرها في رعاية حقوق الإنسان ، محمد شيخ أحمد محمد ، 478.

<sup>2</sup> - سورة البقرة الآية : 188.

<sup>3</sup> - سورة النساء الآية : 29.

<sup>4</sup> - أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج ، باب حجة الوداع ، 5/176 برقم 4402.

<sup>5</sup> - سورة البقرة الآية 282.

## النوع الثاني : تشريعات جزائية لمعاقبة المجرمين .

ومن وسائل حماية الأموال تشريعات جزائية رادعة وضعت لمعاقبة المجرمين عند وقوع الاعتداء على الثروة المالية ، وهذه التشريعات العقابية قسمان :

1- عقوبات محددة من الشارع ، مثل : حد السرقة المنصوص عليه في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(1)</sup> ، وحد الحرابة المنصوص عليه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>(2)</sup>.

2- عقوبات تعزيرية غير محددة ، مثل : الحبس والغرامات المالية ومشروعية الدفاع عن المال والقتال من أجله ، والحجر على فاقد الأهلية وناقصها كالصبي غير المميز وحتى المميز والمجنون والمعتوه والسفيه وغير ذلك مما هو مبسوط في مواضعه من كتب الفقهاء<sup>(3)</sup>.

وقد اتضح مما سبق أن الشريعة الإسلامية تهدف الى حفظ الثروة المالية والمنع من الاعتداء عليها ، وسد كل طريق موصل إلى إهدارها وإتلافها ، وذلك بنصوص عامة تدعو إلى حفظ أموال الأمة ، ونصوص خاصة تنادي بحماية

<sup>1</sup> - سورة المائدة : الآية 38.

<sup>2</sup> - سورة المائدة الآية 33.

<sup>3</sup> - مقاصد الشريعة الإسلامية وأثرها في رعاية حقوق الإنسان ، محمد شيخ أحمد محمد ، ص

أموال القاصرين العاجزين عن الدفاع عن أموالهم وإبعادها عما يؤدي إلى ضياعها.

ومن رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء أن جاءت في الشرع المطهر وسائل في حماية أموال ضعفة المجتمع من الصبيان والمجانين والمعتوهين والسفهاء الذين لا يحسنون التصرفات ، وهذه الوسائل تتمثل في حماية مال القاصر بالولاية أو الوصاية أو الحجر عليه ، والإشهاد حين تسليم المال له ، وهذا مايفصل فيه القول في المباحث الآتية .

### المبحث الثالث : حماية أموال القاصر بالولاية عليه.

نجد في هذا السياق أن القرآن الكريم قد نص ودلت الآيات المحكمات فيه على أنه ينوب عن القاصر العاجز عن التصرف السليم وليه حماية لحقوقه المالية قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُتُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَٰهَ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَلَا تَكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْمَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَٰهَ أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَٰهَ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَلَّحُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ

وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ<sup>(1)</sup>. أي فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً محجوراً عليه بتبذير ونحوه أو ضعيفاً أي صغيراً، أو مجنوناً أو لا يستطيع أن يمل هو إما لعي أو جهل بموضع صواب ذلك من خطئه فليمل وليه بالعدل<sup>(2)</sup>.

وإذا كان الولي يقوم مقام القاصر فالسؤال الذي يطرح نفسه من هو الولي؟ وما سلطته على تدبير شؤون القاصر المالية؟ فالجواب عن هذه الأسئلة وغيرها يأتي فيما يلي:

### أولاً : تعريف الولي.

والولي لغة : الواو واللام والياء: أصل صحيح يدل على قرب. من ذلك الولي بفتح الواو وسكون اللام : القرب، يقال: تباعد بعد ولي، أي قرب، وجلس مما يليني، أي يقاربني ومن الباب المولى: المعتقد والمعتق، والصاحب، والحليف، وابن العم، والناصر، والجار كل هؤلاء من الولي وهو القرب. وكل من ولي أمر آخر فهو وليه. وفلان أولى بكذا ، أي أحرى به وأجدر<sup>(3)</sup>.

ويستنتج مما سبق أنّ الولاية تطلق في اللغة على القرابة والنصرة والمحبة، وعلى القيام على الغير في تدبير أمره .

<sup>1</sup> - سورة البقرة الآية 282.

<sup>2</sup> - تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، 1/ 561.

<sup>3</sup> - معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس ، 6/ 141. لسان العرب ، ابن منظور، 15/ 411. ومختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، 1/ 345. والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، 6/ 2529.

والولاية في اصطلاح الفقهاء عرفت بأنها : القرابة الداعية إلى الشفقة والنظر في حق المولى عليه<sup>(1)</sup>.

ولكن نجد أن جل الفقهاء استعمل كلمة الولاية بمعنى تنفيذ القول على الغير، شاء الغير أو أبى<sup>(2)</sup>، إلا أن الشيخ مصطفى الزرقا انتقد هذا التعريف قائلاً : " وهذا التعريف غير سديد ؛ لأنه تعريف للولاية ببيان حكمها لا بشرح حقيقتها "، واختار أن يكون التعريف هو : " قيام شخص كبير راشد على شخص قاصر في تدبير شؤونه الشخصية والمالية"<sup>(3)</sup>.

والملاحظ أنّ تعريف جل الفقهاء للولاية عام يشمل الإمامة العظمى والقضاء والحسبة والشرطة والولي والوصي والقيم، وتعريف الشيخ مصطفى خاص بمن يقوم بتدبير شؤون القاصر الشخصية والمالية<sup>(4)</sup>، والتعريف كلما كان خاصاً يكون دقيقاً وجامعاً لأفراده ومانعاً من دخول أفراد غير المعرّف ، والذي يفهم من كلام الفقهاء أن الولاية : هي سلطة شرعية يتمكن بها صاحبها من القيام على شؤون الصغار الشخصية والمالية .

وتبدأ الولاية الشرعية على الصغير منذ ولادته إلى أن يبلغ رشيداً، ومن هذا يتبين أن الولاية تكون على الصغير غير المميز وعلى الصغير المميز ، وبالجمله فالولاية واجبة لمصلحة كل قاصر، سواء كان صغيراً أو غير صغير<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - الاختيار لتعليل المختار ، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي ، 95/3.

<sup>2</sup> - التعريفات ، الجرجاني الحنفي علي بن محمد بن علي ، ص 249.

<sup>3</sup> - المدخل الفقهي العام ، مصطفى الزرقا ، 845/2.

<sup>4</sup> - الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 135/45.

<sup>5</sup> - المرجع السابق ، 23/27.

ويستخرج من التعريفات السابقة أن الولاية تنقسم إلى قسمين : ولاية على النفس، وولاية على المال ، ومقصود هذا البحث في الولاية على مال القاصر بحيث يقوم الولي مقام القاصر في التصرفات المالية، وبهذا أخذ قانون الأحوال الشخصية حيث قسم الولاية إلى القسمين المذكورين ، وعرف الولاية على النفس بقوله : " هي العناية بكل ماله علاقة بشخص القاصر ومن في حكمه " والولاية على المال بقوله : " هي العناية بكل ماله علاقة بمال القاصر ومن في حكمه (1) ". وإذا عرفنا معنى الولاية في اللغة واستعمال الفقهاء بقي أن نعرف ماهي شروط الولي ليتسنى له النيابة في التصرف وتدبير شؤون القاصر المالية ، وهذا ما أوضحه فيمايلي.

### ثانيا : شروط الولي :

لاشك أن الفقهاء اشترطوا للولي الذي يتصرف عن القاصر ويقوم بتدبير شؤونه المالية شروطاً تتمثل في العقل والبلوغ والحرية والرشد والعدالة فلا ولاية لمجنون وصغير وعبد وفاسق(2) ، وبهذا أخذ قانون الأحوال الشخصية حيث جاء فيه : " يشترط في الولي أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً أميناً قادراً على القيام بمقتضيات الولاية " (3) ، وهذه الولاية تثبت عند الحنفية على الترتيب التالي:

<sup>1</sup> - قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991م ، الباب الأول ، الفصل الأول ، المادة : 233 ،

<sup>2</sup> - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ابن نجيم المصري زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت 970)، دار الكتاب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط2، 523/8. ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، الحطاب الرعيني محمد بن محمد بن عبد الرحمن (ت 954) دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط2، 1412هـ ، 1992م ، 438/3.

<sup>3</sup> - قانون الأحوال الشخصية لعام 1991م ، المادة 236.



الأب، ثم وصي الأب، ثم الجد، ثم القاضي، ثم وصي القاضي: وهو من يعينه القاضي<sup>(1)</sup>.

وتتصدر الولاية عند المالكية والحنابلة في ثلاثة في الأب ثم الوصي ثم الحاكم<sup>(2)</sup> وعند الشافعية في الأب أو الجد عند عدمه ثم الوصي ثم الحاكم أو أمينه<sup>(3)</sup>.

هذه هي المذاهب الأربعة في ترتيب مراتب ودرجات أولياء القاصر فنجد أنها متقاربة والاختلاف فيها يكمن في اعتبار الجد ولياً أو عدمه ، أوفي تقديمه على وصي الأب أو عدمه،

وذلك أن الحنفية والشافعية يجعلون الجد ولياً على النظر والحماية في مال القاصر، ولكن الجد عند الحنفية يأتي في المرتبة الثالثة بينما الشافعية يجعلونه في المرتبة التي تلي الأب مباشرة ، أما مذهب المالكية والحنابلة فإنهما متفقان على حصر الولاية في الأب ثم الوصي ثم الحاكم خلافاً للحنفية والشافعية كما مرّ.

<sup>1</sup> - الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة مصطفى الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، طه ، 2992/4.

<sup>2</sup> - مختصر خليل ، خليل بن إسحاق بن موسى ، (ت 776هـ) ، تحقيق : أحمد جاد ، دار الحديث ، القاهرة ، ط1، 1426هـ 2005 ، 172/1. المغنى ، ابن قدامة عبد الله بن أحمد بن محمد ، 353/4. وزاد المستقنع في اختصار المقنع ، أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى (ت 968) ، محقق عبد الرحمن بن علي ، دار الوطن للنشر ، الرياض ، 121/1.

<sup>3</sup> - عمدة السالك وعدة الناسك ، ابن النقيب المصري ، المحقق ماجد الحموي ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ط 1436هـ 2015 ، ص 286.

وأما قانون الأحوال الشخصية فقد ذهب إلى أن الولاية تكون على المال بالنسبة للقاصر للأب ثم لوصي الأب ثم الجد ثم لوصي الجد<sup>(1)</sup> ويرى الباحث أن يقدم في الولاية على المال بعد الأب الجد لشفقتة ولقربته للقاصر ويعقبه الوصي ليقوم مقام الأب أو الجد، والظاهر أنه لم يختره من بين سائر الناس إلا لعلمه بأن شفقتة على الصغير مثل شفقتة عليه ، ثم القاضي لأنه أمين على مصالح الأمة وبخاصة اليتامى فصلح أن يكون ولياً. مما سبق تبين لنا حقيقة الولي وشروطه وترتيب درجات الأولياء ولكن هل له سلطة على مال القاصر؟ ، فالجواب عن هذا السؤال يأتي في الفرع التالي :

### ثالثاً: سلطة الولي على مال القاصر

علم مما سبق أن القاصر عاجز عن التصرف السليم ، فلا يحسن المماكسة ولا التجارة بل يندفع بالظواهر ، وذلك أنه لا يخلو إما أن يكون غير مميز أو مميزاً ، وكلا الحالين لا يجيد عملية البيع الشراء ونحوها ، وعليه فإنّ الشرع قد أقام الولي مقامه في التصرف له حماية لأمواله لأنه محل طمع الآخرين لضعفه ، ولكن هذه السلطة للولي على مال القاصر في التصرف منوطة بتحقيق المصلحة له وبما يعود نفعه عليه، وهذه قاعدة نصّ عليها الفقهاء<sup>(2)</sup> ، وبها أخذ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة<sup>(3)</sup> ، بل نجد أن القانون نصّ على بطلان كل تصرف صادر من الولي ، ونتج عنه ضرر على القاصر<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991م المادة 235.

<sup>2</sup> - المنهاج ، الإمام النووي ، ص 162.

<sup>3</sup> - قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991م المواد : 238 ، 239.

<sup>4</sup> - قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991م ، المادة : 242.

ويستنتج مما سبق أنّ الولاية تنقسم إلى ولاية أصلية: وهي التي تثبت ابتداء كولاية الأب والجد، فولايتهما تثبت ابتداء من غير استمداد من أحد ، وولاية غير أصلية: وهي المستمدة من غيرهما كولاية القاضي والوصي، فالقاضي يستمد ولايته من الإمام أو الحاكم، والوصي يستمد ولايته ممن أقامه وصياً وكلاهما نائب عن ولاة .

ويلحظ مما سبق أنّ الولاية إنما شرعت لحماية مال القاصر سواء كانت أصلية أم فرعية ، ومن خلال ماتقدم اتضحت سلطة الولي الأصلي على مال القاصر ، وهناك سؤال يطرح نفسه هو : من الولي الفرعي ؟ وهل له سلطة كسلطة الولي الأصلي ؟ وهل هناك فروق بينهما ؟ والجواب عن هذه الأسئلة يأتي في المبحث الآتي:

#### المبحث الرابع : حماية مال القاصر بالوصاية

ذكرت أنّ الشريعة الإسلامية حافظت على أموال القاصرين بوسائل متعددة ، كالولاية والوصاية ، وعرفنا معنى الولاية وأنها وسيلة من وسائل حماية مال القاصر ، وبقي أن نتناول معنى الوصاية ، والفرق بينها وبين الولاية ، وسلطته في التصرف على مال القاصر ، وهذا ما سيأتي إن شاء الله في الفقرات الآتية .

#### أولاً: معنى الوصاية لغة واصطلاحاً.

الوصاية لغة اسم مأخوذ من أوصيت له بشيء وأوصيت له إذا جعلته وصيك ، ومعنى الوصية كلام يوصل إلى شخص آخر<sup>(1)</sup> والإيصاء طلب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته أو بعد وفاته<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، 6/116. ومختار الصحاح ، أبو بكر الرازي ، 1/340.

والصاحح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري إسماعيل بن حماد ، 6/2525.

أما في اصطلاح الفقهاء فالإيصاء بمعنى الوصية، وعند بعضهم هو أخص من ذلك، فهو إقامة الإنسان غيره مقامه بعد وفاته في تصرف من التصرفات، أو في تدبير شؤون أولاده الصغار ورعايتهم، وذلك الشخص المقام يسمى الوصي<sup>(2)</sup>.

فعند الحنفية والشافعية أن الوصية أعم من الإيصاء فهي عندهم، تصدق على التملك المضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع، وتصدق على الإيصاء، وهو طلب شيء من غيره ليفعله بعد وفاته، كقضاء ديونه وتدبير شؤون أولاده القصر<sup>(3)</sup>.

ويرى المالكية وبعض الحنابلة: أن الوصية والإيصاء بمعنى واحد فقد عرفها المالكية بأنها: عقد يوجب حقاً في ثلث مال العاقد يلزم بموته، أو يوجب نيابة عنه بعد موته<sup>(4)</sup>.

وعرفها بعض الحنابلة: بأنها الأمر بالتصرف بعد الموت، أو التبرع بالمال بعده<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - رد المحتار على الدر المختار ، ابن عابدين محمد أمين عمر ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1412هـ - 1992م ، 6/647.

<sup>2</sup> - الموسوعة الفقهية الكويتية ، 7/205.

<sup>3</sup> - رد المحتار على الدر المختار ، ابن عابدين ، 6/648. حاشية قليوبي ، أحمد سلامة القليوبي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، طبعة 1415هـ - 1995م ، 3/157. والموسوعة الفقهية ، 7/205.

<sup>4</sup> - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (المتوفى: 1126هـ ، دار الفكر 1415هـ - 1995م ، 2/132).

وبلاحظ من التعريفين السابقين أن الوصية قد تكون بالتبرع بالمال المضاف إلى بعد الموت ، وقد تكون بإقامة الموصي الوصي مقام نفسه في التصرف في ماله وتبدير شؤون أولاده الصغار بعد وفاته ، لكن إذا أطلق الإيضاء لا يقع إلا على المعنى لثاني عند الحنفية والشافعية<sup>(2)</sup>.

لا خلاف بين الفقهاء في أن الوصاية تكون على الصغار لأنهم يحتاجون إلى من يرعى شؤونهم في التعليم والتأديب ، وإذا كان لهم مال احتاجوا إلى من يقوم بحفظه وصيانته واستثماره<sup>(3)</sup> ، ولكن لا يكون كل إنسان وصياً على مال القاصر لأنها شرعت لحمايته، ولذلك اشترط الفقهاء في الموصى إليه شروطاً لا يصح الإيضاء إلا بتوافرها، وهذه الشروط بعضها متفق على اشتراطها، وبعضها مختلف فيه.

اتفق الفقهاء على كون الموصى إليه مسلماً- إذا كان الموصى عليه مسلماً- وعاقلاً وقادراً على القيام بما أوصى إليه فيه وحسن التصرف في مال القاصر ، واختلفوا في اشتراط البلوغ والعدالة<sup>(4)</sup>.

ولما كان غرض الإيضاء حماية مال القاصر فلا بد له أن تتوفر في الموصى إليه هذه الشروط بأجمعها، وذلك أن الفاسق متهم في دينه فلا يصلح القيام بحفظ مال غيره، وأما غير البالغ فلا يصح منه التصرف في ماله وينبغي حينئذ ألا يكون أهلاً لهذا الأمر والله أعلم.

<sup>1</sup> - العدة شرح العدة ، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي

(المتوفى: 624هـ) ، دار الحديث، القاهرة ، 1424هـ - 2003 م ، 1/321.

<sup>2</sup> - الموسوعة الفقهية الكويتية، 7/205.

<sup>3</sup> - البحر المحيط في التفسير أبْن حيان ، 2/411.

<sup>4</sup> - الموسوعة الفقهية الكويتية ، 7/205.

## ثانياً: سلطة الوصي:

للوصي سلطة تكون على حسب الإيصاء ، والقاعدة العامة في عقود الوصي وتصرفاته أنه مقيد في تصرفه بالنظر والمصلحة لمن في وصايته، وعلى هذا لا يكون له سلطة مباشرة في التصرفات الضارة ضرراً محضاً كالهبة، أو التصديق، أو البيع والشراء بغبن فاحش، فإذا باشر الوصي تصرفاً من هذه التصرفات كان تصرفه باطلاً، لا يقبل الإجازة من أحد ، ويكون له سلطة مباشرة في التصرفات النافعة نفعاً محضاً، كقبول الهبة والصدقة والوصية والوقف، والكفالة، وللوصي أن يباشر التصرفات الدائرة بين النفع والضرر كالبيع والشراء والإجارة والاستئجار والشركة بشرط ألا يترتب عليها ضرر ظاهر على مال القاصر ، فإنها حينئذ لاتكون صحيحة ، فإذا ادعى القاصر بعد بلوغه على الوصي بيعاً بلا مصلحة صدق هو بيمينه <sup>(1)</sup>، وبهذا أخذ القانون حيث ورد فيه : " يجب على الوصي إدارة أموال القاصر، ورعايتها كما يجب عليه أن يبذل في ذلك من العناية ما يبذله في إدارة أموال أولاده <sup>(2)</sup> .

ومما سبق يستخلص أن الشريعة جعلت الوصاية وسيلة لحماية مال القاصر

، وهذا مستفاد من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْمَدْلِ

<sup>1</sup> - المنهاج ، الإمام النووي ، ص 162.

<sup>2</sup> - قانون أحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م المادة : 249.

وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا سَمْعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَلَّحُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ <sup>(1)</sup>.

ويستنتج مما سبق أنّ هناك فرقا بين الوليِّ والوصيِّ، ويتمثل في الآتي :

1- سلطة الولي مستمدة من الشرع بخلاف الوصي فإن سلطته مستمدة من الولي الأصلي كالأب أو الجد أو من الحاكم .

2- كل منهما يتصرفان بحسب مصلحة القاصر ، ولكن يختلفان فيما إذا ادّعى القاصر بعد بلوغه على الأب والجد بيعا بلا مصلحة صدقا باليمين ، وإن ادّعاه على الوصي صدق هو بيمينه <sup>(2)</sup>.

ولاشك أن هذا تقييد لتصرفات الوصي بغية الوصول إلى حماية مال القاصر ، وهو أمر حسن من نوع فريد تفردت به الشريعة الإسلامية مستلهمه من القرآن الكريم ، ليتفرد به المسلمون على مدى القرون ، وهو خير لهم لو كانوا يعلمون ، وكذلك نجد أن هذه الوسائل التي تهدف إلى حماية أموال

<sup>1</sup> - سورة البقرة الآية 282 .

<sup>2</sup> - المنهاج ، الإمام النووي ، ص 162 .

القاصر متعددة ، ومنها الحجر على القاصر إذا بلغ مفسداً لدينه وماله ، وهو موضوع المبحث القادم بمشيئة الله تعالى .

### المبحث الخامس : حماية مال القاصر بالحجر عليه

#### أولاً: تعريف الحجر لغة واصطلاحاً.

الحجر مصدر حجر يحجر حجراً ، ويأتي في اللغة بمعنى المنع والإحاطة على الشيء، يقال مثلاً : حجر عليه القاضي إذا منعه من التصرف في ماله ، وهذا هو المعنى المطابق لمعنى الحجر عند الفقهاء كما سيتضح إن شاء الله تعالى<sup>(1)</sup>.

والحجر عند الحنفية هو: "المنع من نفاذ تصرف قولي" ، أو بتعريف آخر أدق منه ، وهو: عبارة عن منع مخصوص متعلق بشخص مخصوص، عن تصرف مخصوص أو عن نفاذه، أي لزومه<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا فلو باشر المحجور عقداً أو تصرفاً قولياً كالبيع أو الهبة لا ينفذ أي لا يلزم، ولا يترتب عليه حكم، فلا يملك بالقبض. وكون الحجر من التصرفات القولية؛ لأنها هي التي يتصور الحجر فيها بالمنع من نفاذها، أما

<sup>1</sup> - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل الجوهري ، 623/2. معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، 138/2. مختار الصحاح، أبو بكر الرازي ، 67/1.

<sup>2</sup> - اللباب في شرح الكتاب ، عبد الغني بن طالب بن حمادة ، المحقق : محمد محيي الدين ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، 66/2. الاختيار لتعليل المختار ، عبد الله بن محمود ، 94/2. البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ابن نجيم المصري ابراهيم بن محمد ، 88/8. مختصر القدوري ، أحمد بن محمد بن أحمد ، المحقق : كامل محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1418هـ - 1997م ، ص 95.



الأفعال فلا يتصور الحجر فيها؛ لأن الفعل بعد وقوعه لا يمكن رفعه، بخلاف القول، فإنه يمكن رفعه بمنع انعقاده شرعاً أو منع نفاذه<sup>(1)</sup>. وعرفه المالكية بأنه "صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله بما زاد على ثلث ماله<sup>(2)</sup>، ويفهم من هذا التعريف أنّ المحجورين ينقسمون إلى قسمين : القسم الأول شامل للحجر على الصبي والمجنون والسفيه والمفلس ونحوهم، فإنهم يمنعون من التصرف بالبيع أو التبرع فيما زاد على قوتهم ويكون تصرفهم موقوفاً على إجازة الولي ، وهذا مستفاد من قول المعرف: الحجر "صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته".

والقسم الثاني : شامل للحجر على مريض الموت والزوجة، فإنهما لا يمنعان من البيع والشراء، وإنما يمنعان من التبرع فيما يزيد عن ثلث مالهما. وعند الشافعية والحنابلة يطلق الحجر على منع الإنسان من التصرف في ماله<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> رد المحتار على الدر المختار ، ابن عابدين ، 143/6. والفقهاء الإسلامي وأدلته ، وهبة بن مصطفى الزحيلي ، 4461/6.

<sup>2</sup> حاشية الصاوي ، على الشرح الصغير ، الصاوي المالكي ، أحمد بن محمد ، دار المعارف ، بدون طبعة وتاريخ ، 381/3.

<sup>3</sup> الذخيرة ، القرافي أحمد بن إدريس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1994م ، 228/8. والتاج والإكليل لمختصر خليل ، محمد بن يوسف بن أبي القاسم ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1416هـ - 1994م ، 631/6. روضة الطالبين وعمدة المفتين ، الإمام النووي يحيى بن شرف ، المحقق : زهير الشاوش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط3 ، 1412م - 1991م ، 4/177. نهاية

والملاحظ في تعريفات الفقهاء للحجر يجد أنها متقاربة ، وكلها تنصب في منع الإنسان من التصرف في ماله، أو منع نفوذ تصرفاته القولية ، ومن هنا تظهر العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للحجر كما أشرنا إليه قبل قليل.

### ثانيا : مشروعية الحجر.

إذا تأملنا في الشريعة الإسلامية نجد أنها جاءت لتحقيق مصالح الناس وحفظها ورعايتها وحمايتها، ومن المصالح الضرورية لحياة الإنسان المال الذي جعله الله قياماً، فلا تستقيم الحياة بدونه ، ولهذا شرع الله سبحانه وتعالى الحجر ، وفيه شفقة ورحمة بالقاصر وحماية لماله ، ودفع الضرر عنه ، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا

مَعْرُوفًا﴾<sup>(1)</sup> ، ينهى تعالى عن تمكين السفهاء من التصرف في الأموال التي جعلها الله للناس قياماً، أي: تقوم بها معاشهم من التجارات وغيرها، ومن هاهنا يؤخذ الحجر على السفهاء، وهم أقسام: فتارة يكون الحجر للصغر وتارة يكون الحجر للجنون، وتارة لسوء التصرف لنقص العقل أو الدين، وتارة يكون الحجر للفلس، وهو ما إذا أحاطت الديون برجل وضاق ماله عن وفائها، فإذا سأل الغرماء الحاكم الحجر عليه حجر عليه<sup>(2)</sup>.

المحتاج في شرح المنهاج ، شمس الدين الرملي ، أحمد بن حمزة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان

، ط4، 1404هـ - 1984م ، 343/4.

<sup>1</sup> - سورة النساء الآية : 5.

<sup>2</sup> - تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، 1/187.

قال تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ (١).

ومما سبق يتضح أن الحجر وسيلة من وسائل حماية أموال القاصر ، ولهذا قرر الفقهاء في كتبهم أنه لايجوز تصرف الصبي والمجنون في مالهما ، ويتصرف لهما الولي ثم الوصي ثم الحاكم ، ويتصرف لهما بالمنفعة التي تعود عليهما كما سبق أن أشرنا إليه (٢).

### ثالثا : تصرف القاصر في ماله.

القاصر لا يخلو إما أن يكون غير مميز وإما أن يكون مميزاً ، فإذا كان غير مميز وهو فاقد الأهلية فلا يصح منه تصرف ، فتصرفاته كلها باطلة ، وأما إذا كان مميزاً ، وهو ناقص الأهلية ، فينظر إلى تصرفاته : فإن كان نافعة نفعا محضاً كقبول الهبة فهي صحيحة ، وإذا كانت ضارة ضرراً محضاً تكون تصرفاته باطلة ، وإذا كانت تصرفاته دائرة بين النفع و الضرر كالبيع والشراء فإنها تتعقد موقوفة على إجازة الولي (٣) ، هذا ماقرر فقهاء الحنفية في كتبهم : " أنه لايجوز تصرف المجنون والصبي الذي لم يعقل أصلاً ، وتصرف الذي يعقل إن أجاز له وليه ، أو كان أذن له يجوز" (٤) ، وبه أخذ قانون الأحوال

١- سورة النساء الآية : 6.

٢- عمدة السالك وعدة الناسك ، ابن النقيب ، ص 286.

٣- حاشية ابن عابدين ، ابن عابدين ، 245/3.

٤- الاختيار لتعليل المختار ، عبد الله بن محمود ، 1/ 358.

الشخصية للمسلمين لعام 1991م وقانون المدني الصومالي لعام 1979م<sup>(1)</sup> خلافاً لما هو مقرر عند الشافعية حيث نصّوا على أنّه لا يجوز تصرفه في المال ببيع وغيره سواء أذن الولي أم لا<sup>(2)</sup>.

والمستفاد من أقوال الفقهاء أنّ الحجر على القاصر وسيلة من وسائل حماية ماله، وينفك الحجر عنه إذا توفر فيه شرطان البلوغ وإنباس الرشد، وحينئذ يجب تسليم ماله له بشرط إسهاد الولي عند دفع المال إليه، وهو موضوع المبحث الآتي بمشيئة الله.

#### المبحث السادس : حماية مال القاصر بالإشهاد.

المتأمل في القرآن الكريم يجد أن الله سبحانه وتعالى يأمر بالإشهاد ؛ لأنّ به تزول التهمة وتنقطع الخصومة ، وتأتي في القرآن الكريم لإثبات الدعوى قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلِجَدِّوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾<sup>(3)</sup> ، ولتوثيق المعاملات : قال تعالى : ﴿ يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُمُ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَكْدَلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا

<sup>1</sup> - قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991م ، المادة : (221) ، وقانون المعاملات المدنية

لسنة 1984م المادة : (55) وقانون المدني الصومالي لعام 1979م ، المادة : (110).

<sup>2</sup> - عمدة السالك وعدة الناسك ، ابن النقيب ، ص 286.

<sup>3</sup> - سورة النور الآية 4.

يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيَّهُ بِالْمَدْلِ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدُهُمَا فْتُذْكَرَ إِحْدُهُمَا  
 الْآخَرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكُنْ بُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَّا أَجْلَاءَ ذَلِكَ  
 أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا  
 بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكُنْ بُوهُمَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا  
 شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسَوْفَ يَكُنْمُ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ  
 عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ (١). ونجد في القرآن الكريم أن الله أوجب على الأولياء تسليم  
 أموال من تحتهم من اليتامى إليهم إذا تحقق فيهم شرطا التسليم ، وهما : البلوغ  
 والرشد ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك (٢) لقوله تعالى : ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ  
 حَقَّ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ

<sup>1</sup> - سورة البقرة الآية 282.

<sup>2</sup> - الإشراف على مذاهب العلماء ، ابن المنذر محمد بن إبراهيم ، (المتوفى 319) ، المحقق صغير أحمد الأنصاري ، مكتبة مكة الثقافية ، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة ، ط 1 ، 1425 هـ 2004 م ، 236/6.

يَكْبُرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ  
فَاشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا (١).

وأمر أيضا بالإشهاد على تسليم أموال اليتامى إليهم حماية لحقوقهم المالية، أي فإذا دفعتم إليهم أموالهم يعني بعد بلوغهم الحلم وإيناسكم الرشد منهم فحينئذ سلموا إليهم أموالهم فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم ، وهذا أمر من الله تعالى للأولياء أن يشهدوا على الأيتام إذا بلغوا الحلم وسلموا إليهم أموالهم لئلا يقع من بعضهم جحود وإنكار لما قبضه وتسلمه، ثم قال تعالى : **چ تح تخ تم** (٢) أي وكفى بالله محاسباً وشهيداً ورقيباً على الأولياء في حال نظرهم للأيتام وحال تسليمهم للأموال هل هي كاملة موفرة أو منقوصة مبخوسة، الله عالم بذلك كله، (٣) ولهذا ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً وإني أحب لك ما أحب لنفسي لا تأمرن على اثنين ولا تلين مال يتيم" (٤).

<sup>1</sup> - سورة النساء الآية : 6.

<sup>3</sup> - تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، 2/191. والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، 5/44-45.

لباب التأويل في معاني التنزيل ، الخازن ، 1/343.

<sup>4</sup> - أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإمارة ، باب كراهية الإمارة بغير ضرورة ، 3/1457 برقم

ونجد أن الأمر بالإشهاد سواء كان على سبيل الوجوب والإلزام أم على سبيل الندب والاستحباب كما هو مختلف فيه بين العلماء<sup>(1)</sup> فإن الأولى والأحوط أن يشهد عليه لوجوه: أحدها أن اليتيم إذا كان عليه بينة بقبض المال كان أبعد من أن يدعي ما ليس له، وثانيها: أن اليتيم إذا أقدم على الدعوى الكاذبة أقام الوصي الشهادة على أنه دفع ماله إليه ، ثالثها: أن تظهر أمانة الوصي وبراءة ساحته<sup>(2)</sup>.

ومما سبق يتبين بوضوح أن الإشهاد على تسليم المال إلى القاصر وسيلة من وسائل حماية أمواله ، ولهذا قرر بعض الفقهاء انطلاقاً من هذا المعنى في مؤلفاتهم أنه إذا ادّعى الوصي دفع المال إلى القاصر وأنكر ذلك فلا تقبل دعواه لتفريطه في ترك الإشهاد عليه عند الدفع<sup>(3)</sup>.

وخلاصة القول أن القرآن الكريم قد حمى أموال القاصرين بوسائل تفضي كلها إلى حفظها ورعايتها وتنميرها ، وهذه الوسائل تتمثل في الولاية عليه والوصاية والحجر عليه والإشهاد على تسلمه المال مما تتجلى فيه عظمة

الخالق الخبير بالنفس البشرية العليم بما يصلحها، قال تعالى : ﴿ فِي الدُّنْيَا

وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي مَلَّيْ قُلْ إِصْلَاحٌ لِّمَنْ خَيْرٌ إِنَّ تَحَالُطَهُمْ فَلَاخُونَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ  
الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ عَنْ اللَّهِ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، 44/5 - ، وتفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، 191/2. لباب التأويل في معاني التنزيل ، الخازن ، 343/1.

<sup>2</sup> - التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسن (606) ، دار إحياء التراث العربي ، ط3، 1420هـ ، 500/9.

<sup>3</sup> - عمدة السالك وعدة الناسك ، ابن النقيب المصري ، ص 286.

<sup>4</sup> - سورة البقرة الآية : 220.

## الخاتمة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

فقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج والتوصيات المتصلة بوسائل حماية أموال القاصرين ، فإن تكن صوابا فمن الله وله الحمد في الأولى والآخرة ، وإن تكن غير ذلك فمن نفسي واستغفر الله العظيم و أتوب إليه ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وفيما يلي أسجل هنا أهم تلك النتائج والتوصيات :

**أولاً: النتائج .**

- 1- من خلال آيات القرآن الكريم نجد أنّ الشريعة تهدف الى حفظ الثروة المالية والمنع من الاعتداء عليها، وسد كل طريق موصل إلى إهدارها وإتلافها وأكلها بالباطل.
- 2- القرآن الكريم يشتمل على نصوص عامة تدعو إلى حفظ أموال الأمة ، ونصوص خاصة تنادي بحماية أموال القاصرين العاجزين عن الدفاع عن أموالهم وإبعادها عما يؤدي إلى ضياعها ، وذلك من خلال وسائل تتمثل في الولاية والوصاية والحجر عليه، والإشهاد حين تسليم المال إليهم بعد البلوغ وإيناس الرشد منهم .
- 3- إنّ القاصر عاجز عن التصرف السليم ، فلا يحسن المماكسة ولا التجارة ، بل يندفع بالظواهر ، وذلك أنه لا يخلو إما أن يكون غير مميز أو مميزاً ، وكلا الحالين لا يجيد عملية البيع الشراء ونحوها ، وعليه فإنّ الشرع قد أقام الولي مقامه في التصرف له حماية لأمواله لأنه محل طمع الآخرين لضعفه ، هذا وقد تتجلى عظمة الخالق الخبير بالنفس البشرية العليم بما يصلحها في اهتمام الشريعة بحماية مال القاصر.
- 4- سلطة الولي على مال القاصر في التصرف منوطة بتحقيق المصلحة له وبما يعود نفعه عليه، وهذه قاعدة مستنبطة من القرآن الكريم، ونصّ عليها الفقهاء ، وبها أخذت القوانين السودانية والصومالية.



5- لاغنى للإنسان عن الالتزام بجميع الضوابط الواردة في القرآن الكريم، والتي تؤدي إلى حماية مال القاصر ، كما أن العمل بتلك الوسائل يحقق مقاصد الشريعة في المال.

#### ثانياً: التوصيات.

1- انطلاقاً من عناية القرآن الكريم بمال اليتيم نوصي الأولياء بالالتزام بوسائل حماية أموال القاصرين من الوصاية لمن تتوفر فيه الشفقة والرحمة والنظر في مصالحهم ، وكذلك يلزم عليهم الإشهاد على تسليم المال للقاصر بعد بلوغه وإيناس الرشد منه قطعاً للخصومة وإزالة للتهمة .

2- نأمل أن تستأنف جهود المشرع الصومالي - والتي توقفت بسبب الحروب الأهلية - في تقنين الفقه وسنّ التشريعات المستقاة من الشريعة بخصوص حماية مال القاصرين استجابة للحالة التشريعية المنشودة بعد تعافي الصومال من آثار الحرب ، والتوجه إلى بناء مؤسسات الدولة بعون الله وتوفيقه.

3- نطلب المزيد من العناية والاهتمام بأمر وسائل حماية مال القاصر التي ردت في القرآن الكريم أوفي غيره ، وذلك من خلال توعية الأمة وتبصيرها بأهمية تلك الوسائل وما تحقق من مصالح تعود على المجتمع بالنفع الجسيم .

#### أهم المصادر والمراجع

- 1- الاختيار لتعليق المختار ، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي ، دار الخير ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1419هـ 1998م .
- 2- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: 1277هـ )، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، 1418 هـ -1997م ، 1/ 25.
- 3- الإشارة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي ، سليم بن أيوب الرازي ، دار الضياء ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1435هـ 2014م.

- 4- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ابن نجيم المصري ابراهيم بن محمد ، 88/8. مختصر القدوري ، أحمد بن محمد بن أحمد ، المحقق : كامل محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى 1418 هـ 1997 م .
- 5- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ابن نجيم المصري زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ت 970)، دار الكتاب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط2.
- 6- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ ، المحقق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت- لبنان 1420 هـ .
- 7- التاج والإكليل لمختصر خليل ، محمد بن يوسف بن أبي القاسم ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1416 هـ 1994 م .
- 8- تاريخ التشريع الإسلامي ، مناع القطان ، مكتبة المعارف الإسلامية ، ط3، 2002م
- 9- التعريفات ، الجرجاني الحنفي علي بن محمد بن علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة 1429 هـ 2009 م.
- 10- تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774 هـ) ، محمد حسين، الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى - 1419 هـ
- 11- التقرير والتحبير ، ابن أمير الحاج محمد بن محمد بن محمد ، (ت879) دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، 1430 هـ 1983.
- 12- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية - القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 196 م

- 13- حاشية الصاوي ، على الشرح الصغير ، الصاوي المالكي ، أحمد بن محمد ، دار المعارف ، بدون طبعة وتاريخ.
- 14- حاشية قليوبي ، أحمد سلامة القليوبي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، طبعة 1415 هـ 1995 م .
- 15- الذخيرة ، القرافي أحمد بن إدريس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1994 م .
- 16- رد المختار على الدر المختار ، ابن عابدين محمد أمين عمر ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1412 هـ 1992 م .
- 17- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، الإمام النووي يحيى بن شرف ، المحقق : زهير الشاوش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط3 ، 1412 م 1991 م.
- 18- زاد المستقنع في اختصار المقنع ، أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى (ت 968) ، محقق عبد الرحمن بن علي ، دار الوطن للنشر ، الرياض .
- 19- العدة شرح العمدة ، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي (المتوفى: 624هـ) ، دار الحديث، القاهرة ، 1424 هـ 2003 م.
- 20- عمدة السالك وعدة الناسك ، ابن النقيب المصري ، المحقق ماجد الحموي ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ط 1436 هـ 2015 م .
- 21- الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق - سورية.
- 22- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (المتوفى: 1126 هـ ، دار الفكر 1415 هـ - 1995 م .

- 23- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.
- 24- قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991 م .
- 25- القانون المدني الصومالي لسنة 1979م.
- 26- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ، عبد العزيز البخاري الحنفي ، (ت730) ، دار الكتاب الإسلامي بدون طبعة وتاريخ.
- 27- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: 741هـ) ، تصحيح: محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى، 1415 هـ .
- 28- اللباب في شرح الكتاب ، عبد الغني بن طالب بن حمادة ، المحقق : محمد محيي الدين ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان.
- 29- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقي (المتوفى: 711هـ) ، دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
- 30- اللمع في أصول الفقه ، أبو إسحاق الشيرازي ، تحقيق عبد القادر الخطيب الحسني ، دار الحديث الكناية ، الطبعة الأولى 1434هـ 2013م ، ص 105.
- 31- مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ) ، المحقق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية بيروت - لبنان ، الطبعة الخامسة، 1420هـ / 1999م .
- 32- مختصر خليل ، خليل بن إسحاق بن موسى ، (ت 776هـ) ، تحقيق : أحمد جاد ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1426هـ 2005.

- 33- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، محمد حاج ، مطابع العملة، الخرطوم - السودان.
- 34- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء (المتوفى: 395هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م .
- 35- المغنى ، ابن قدامة عبد الله بن أحمد بن محمد ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، 1423هـ 2002م.
- 36- مقاصد الشريعة الإسلامية و أثرها في رعاية حقوق الإنسان ، محمد شيخ أحمد، مطابع السودان للعملة ، الطبعة الأولى، 1433هـ 2012م.
- 37- مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، علال الفاسي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، الطبعة الخامسة، 1993م.
- 38- المنهاج ، محيي الدين النووي يحيى بن شرف ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ، 1432هـ 2011م.
- 39- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، الحطاب الرعيني محمد بن محمد بن عبد الرحمن (ت 954) دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية، 1412هـ ، 1992م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دارالسلاسل - الكويت الطبعة الثانية .
- 40- نهاية المحتاج في شرح المنهاج ، شمس الدين الرملي ، أحمد بن حمزة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1404هـ 1984م .